

سجلت زيادة بنحو 5.7% على أساس ربع سنوي

# 906 ملايين دينار إجمالي التداولات العقارية خلال الربع الثالث



تتجه قيمة التداولات العقارية نحو التحسن منذ بداية العام الحالي وفقاً لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، وبنهاية الربع الثالث سجلت زيادة على أساس ربع سنوي نسبتها 5.7% عن قيمتها في الربع الثاني، في الوقت الذي نشط فيه القطاع الاستثماري والتجاري بشكل لافت من حيث قيمة التداولات بينما تراجع في كل من القطاع السكني والحرفي. وحسب تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي ساهم قطاع السكن الخاص بحصة قدرها 34% من تداولات القطاعات في الربع الثالث، في حين توفقت حصة القطاع الاستثماري على باقي القطاعات حين مثلت 48% من التداولات، بينما استحوذت تداولات القطاع التجاري على 15% من قيمة التداولات العقارية، وشكلت تداولات القطاع الحرفي والصناعي 3% من التداولات العقارية في الربع الثالث.

## متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري تجاوز مليون دينار

العقارات الاستثمارية تجاوزت مليون دينار في الربع الثالث، مقتربا من أعلى مستوى منذ أكثر من عامين، وتأتي بعد قيمته في الربع الأول في العام الحالي، ويواصل هذا المؤشر اتجاها تصاعديا منذ عدة فصول، مسجلا زيادة كبيرة 37% على أساس ربع سنوي، وتصل 47% على أساس سنوي.

في الوقت الذي بلغ فيه عدد الصفقات العقارية الاستثمارية 433 صفقة مقابل 492 صفقة في الربع الثاني بنسبة انخفاض 12% على أساس ربع سنوي. مع ذلك يسير عدد الصفقات في هذا القطاع في اتجاه تصاعدي منذ بداية العام، بينما ارتفع عدد الصفقات على أساس سنوي بشكل كبير نسبتة 65%.

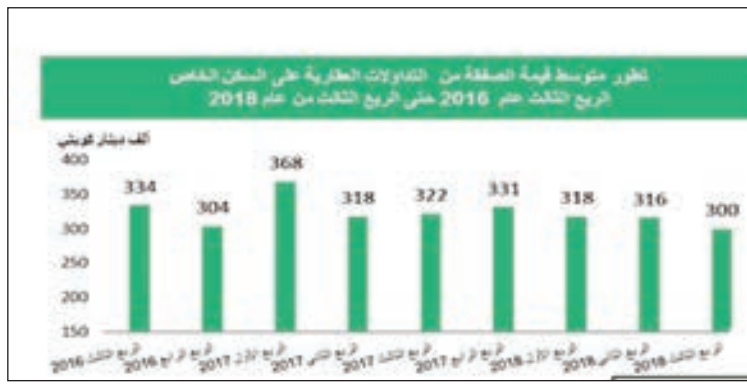
زادت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية إلى 434 مليون دينار مقابل قيمة تجاوزت 358 مليون دينار في الربع الثاني، مسجلة في الربع الثالث زيادة ملحوظة بنسبة 21% على أساس ربع سنوي. ويلاحظ تفوق قيمتها في الفترات الفصلية من العام الحالي عن ذات الفترات من العاميين السابقين. وتواصل التغييرات المحسوبة على أساس سنوي لتداولات القطاع اتجاها تصاعديا واضحا، وهو ما يبدو في تضاعف قيمة تداولات القطاع مقارنة بقيمتها المحدودة التي قاربت 179 مليون دينار في الربع الثالث من العام الماضي. وذكر تقرير «بيتك» أن متوسط قيمة الصفقة من



وأضاف تجاوز متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية 596 ألف دينار في الربع الثالث مقابل 540 ألفا في الربع الثاني، ويواصل هذا المؤشر مسارا تصاعديا واضحا منذ بداية العام الماضي، مسجلا زيادة في الربع الثالث تجاوزت 10% عن الربع الثاني، في حين ارتفع مستواه بزيادة 18% على أساس سنوي.

في الوقت الذي تراجع إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1.520 صفقة مقابل 1.587 صفقة في الربع الثاني، مسجلا انخفاضا نسبته 4.2% على أساس ربع سنوي، في حين ارتفع عدد الصفقات المتداولة بزيادة تقرب من 43% عن قيمتها في الربع الثاني، ومستقرة بشكل ملحوظ على أساس سنوي.

## عدد الصفقات في قطاع السكن الخاص وصل إلى 1024 صفقة



قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن التداولات العقارية للسكن الخاص بلغت 307 ملايين دينار في الربع الثالث، منخفضة 5% عن قيمتها البالغة نحو 322 مليون دينار في الربع الثاني. وتواصل قيمة التداولات بالقطاع اتجاها بطيئا نحو التحسن، فقد ارتفعت تداولات القطاع 19% على أساس سنوي حيث يلاحظ اتجاها تصاعديا واضحا للتغيير السنوي في تداولات القطاع السكني.

وقد بلغ متوسط قيمة الصفقة لعقار السكن الخاص 300 ألف دينار في الربع الثالث بانخفاض محدود 5% مقارنة به في الربع الثاني.

وإن كان ينسب محدودية مقارنة، حيث استقر متوسط السعر في محافظتي حولي والأحمدية والجهراء مقارنة بمستويات الأسعار في الربع الثاني، فيما ارتفعت الأسعار في محافظة العاصمة بأقل من 1%، وفي محافظة مبارك الكبير بنسبة 1.2% وبأكثر من ذلك بتقليل في محافظة الفروانية 1.5% على أساس ربع سنوي.

مقابل 1.019 صفقة بنهاية الربع الثاني، بينما زاد عدد الصفقات في هذا القطاع بنسبة تجاوزت 27% على أساس سنوي.

وأضاف التقرير: استقرت مستويات أسعار السكن الخاص في بعض محافظات الكويت بنهاية الربع الثالث عن الربع السابق له، فيما زادت في المحافظات الأخرى

ويلاحظ مسار تنازلي لمؤشر متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع، مدفوعا بانخفاض نسبته 6.9% للمؤشر على أساس سنوي، وفيما يسجل معدلات تغير ربع سنوي متذبذبة، نجد أن التغيير السنوي يأخذ اتجاها تصاعديا نسبيا على أساس سنوي.

وتحسن عدد الصفقات المتداولة في قطاع السكن الخاص إلى 1.024 صفقة بحدود

## حصة العقار التجاري في السوق ارتفعت إلى 140 مليون دينار



ارتفعت قيمة التداولات العقارية التجارية إلى 140 مليون دينار في الربع الثالث وتتجه قيمتها في مسار تصاعدي منذ بداية العام الماضي، مسجلة في الربع الثالث نسبة زيادة ملحوظة تقرب من 10% عن قيمتها البالغة نحو 128 مليون دينار في الربع الثاني.

أما على أساس سنوي فقد سجلت تداولات القطاع زيادة كبيرة وصلت إلى 90% على أساس سنوي، مقابل واحد من مستوياتها المحدودة حين بلغت 74 مليون دينار في الربع الثالث من العام الماضي.

والتي كانت تقرب من 3.9 ملايين دينار في الربع الثاني. وذلك يبدو متوسط قيمة الصفقة يسير بشكل تصاعدي بطيء، حيث سجل زيادة في الربع الثالث بنسبة

7% على أساس ربع سنوي، كما ارتفع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة كبيرة قدرها 12% على أساس سنوي.

وقال التقرير: ارتفع عدد الصفقات المتداولة في قطاع العقار التجاري

وأكد تقرير «بيتك» أن متوسط قيمة الصفقة في قطاع العقارات التجارية بلغ 4.1 ملايين دينار في الربع الثالث مقابل نحو 3.9 ملايين دينار في الربع الثاني. وذلك يبدو متوسط قيمة الصفقة يسير بشكل تصاعدي بطيء، حيث سجل زيادة في الربع الثالث بنسبة

## هبوط الصادرات يضغط على الاقتصاد الألماني خلال الربع الثالث

خلال هذا الربع إلى تراجع الصادرات بنحو 0.9% مقارنة مع ارتفاع 0.8% في الثلاثة أشهر المنتهية في يونيو الماضي. كما شهد الاستهلاك الخاص تراجعا بنسبة 0.3% في الأشهر من يوليو وحتى سبتمبر الماضي مقارنة مع زيادة 0.3% في الربع الثاني.

في حين عززت استثمارات البناء والاستثمار الرأسمالي الأداء الاقتصادي لألماني، حيث سجلت زيادة 0.9% و0.8% على الترتيب في الربع المقارن.

ألمانيا سوف يتراجع بنحو 0.2% في الربع الثالث من 2018 على أساس فصلي. ويعتبر الانكماش الذي شهد أكبر اقتصاد أوروبي من عام 2015، على أساس فصلي منذ الربع الأول من عام 2015.

أما على أساس سنوي، فشهد الناتج المحلي الإجمالي الألماني نموا 1.1% في الربع المنتهي في ديسمبر الماضي مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي مقابل ارتفاع 2.3% في الربع السابق له. ويرجع التراجع في الاقتصاد الألماني

انكمش اقتصاد ألمانيا للمرة الأولى منذ عام 2015 بالقراءة النهائية خلال الربع الثالث من العام الحالي، بفعل هبوط الصادرات. وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الفيدرالية تراجع الناتج المحلي الإجمالي لثاني لألمانيا بنحو 0.2% في الثلاثة أشهر من يوليو وحتى سبتمبر على أساس فصلي بالقراءة الأخيرة مقابل زيادة 0.5% في الربع الثاني من هذا العام.

وكانت التقديرات الأولية تشير إلى أن اقتصاد

## بالتزامن مع مواصلة التشديد على السوق الرقمي

## العملات الإلكترونية تعاود الخسائر و«بيتكوين كاش» تهبط 8%



خيمت الخسائر على العملات الإلكترونية لتفشل في استكمال التعافي الذي حققته أول أمس وكانت العملات الرقمية قد ارتفعت وتجاوزت القيمة السوقية لها 150 مليار دولار في محاولة لتعويض خسائرها الحادة في الفترة الأخيرة لكنها لم تستطع الحفاظ على هذا التعافي وتراجعت البيتكوين بنحو 0.6% لتصل إلى 4502.8 دولار لتظل أدنى مستوى لها 5 آلاف دولار.

كما هيبت عملة «الريببل» بنحو 1.2% مسجلة 0.4344 دولار، لتحل المرتبة الثانية من حيث القيمة السوقية.

فيما خفضت «الإيثريوم» ثالث أكبر عملة إلكترونية بنحو 3% لتصل إلى 130.9 دولار. أما «البيتكوين كاش» فكانت أكبر الخاسرين في قائمة أكبر 5 عملات رقمية حيث تراجعت 8% مسجلة 214.8 دولار. وفي المركز الخامس بقائمة

جميع أنحاء العالم. وأضاف أن منظمة التجارة العالمية تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في تهدئة الأوضاع التجارية لكن الحلول تحتاج إلى إرادة سياسية وقيادة من مجموعة العشرين والتي سيجتمع قادتها في الأرجنتين الأسبوع المقبل.

وذكر البيان أن ثلاثة أرباع القيود التجارية الأخيرة تتمثل في زيادة الرسوم الجمركية، مع انتقام الدول من تعريفات الصلب والألومنيوم التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مارس.

بينما أشار البيان إلى أن دول مجموعة العشرين قامت بمتوسط شهري 7 إجراءات لتحرير التجارة، مثل تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات ورسوم التصدير، لتصل قيمة التجارة التي تغطيها هذه التدابير 216 مليار دولار.

## «مجموعة العشرين» طبقت إجراءات لتقييد التجارة بـ481 مليار دولار



وتابع بأن مزيداً من التصعيد يشكل تهديدا حقيقيا، قائلا: «إذا استمر المسار الحالي في تقييد التجارة فسيزداد المخاطر الاقتصادية مع التآثيرات المحتملة على النمو والوظائف وأسعار المستهلكين في

قالت منظمة التجارة العالمية: إن دول الأعضاء في مجموعة العشرين طبقت 40 تدبيرا جديدا لتقييد التجارة تغطي نحو 481 مليار دولار في الفترة من منتصف مايو إلى منتصف أكتوبر الماضي. وأضافت منظمة التجارة في بيان أن القيود الجديدة التي فرضتها المجموعة التي تضم أكبر اقتصادات العالم تغطي 6 أمثال ما كانت عليه في الفترة السابقة من منتصف أكتوبر 2017 حتى منتصف مايو 2018. وتعد هذه القيود هي الأكبر منذ أن بدأت منظمة التجارة العالمية مراقبة تجارة مجموعة العشرين في عام 2012.

وقال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزييفيدو: إن نتائج التقرير يجب أن تكون مصدر قلق كبير لحكومات مجموعة العشرين والمجتمع الدولي بأسره.

